

اقتصاد

لجنة تفتيشية لتحصيل مستحقات الدولة من كبار مكلفي الضرائب

الوطن

قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة تفتيشية من وزارة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، وذلك للبحث في أسباب التراكم الضريبي غير المنجز لكبار المكلفين في المحافظات، وأسباب هذا التراكم، لئتم معالجته ومحاسبة المقصرين، بهدف تصويب الخلل والفساد في حالات التهرب الضريبي عند كبار المكلفين، لتحصيل مستحقات الدولة وتوظيفها في التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك خلال اجتماع ترأسه رئيس الحكومة عماد خميس أمس، وأقر خلاله خطة عمل للمرحلة المقبلة على المستويات القريبة والمتوسطة والإستراتيجية لتطوير عمل الهيئة العامة للضرائب والرسوم، ومديريات المال في المحافظات، تتضمن على المستوى القريب إجراء دورات تدريبية وتوعوية للقائمين على التكليف والاستعمال الضريبي والمراقبين، وضرورة إعداد نظام حوافز متطور للعاملين وتكليف فعاليات القطاع الخاص من تجارة وصناعة وسياحة رفع مستوى الثقافة والوعي الضريبي عند الأعضاء.

وبحسب بيان المجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تقرر إعداد آلية ربط مركزية بين وزارات الإدارة المحلية والتجارة الداخلية والمالية والسجل التجاري والصناعي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، على أن يتولى كل مجلس مدينة أو وحدة إدارية إعداد قاعدة بيانات بالفعاليات التجارية والصناعية في منطقتها.

وتم التأكيد على وضع منهجية عمل حقيقية، وتأمين البنى المادية والمعلوماتية والكوادر البشرية الكفوءة التي تتسم بالنزاهة وتحمل المسؤولية العالية وتأمين التجهيزات والأليات ومستلزمات عمل مديريات المالية في المحافظات.

وعلى الصعيد المتوسط، تقرر تعديل النظام الداخلي والتشريعات الناظمة لعمل الهيئة العامة للضرائب والرسوم، وإعادة النظر بمجلس الإدارة الحالي ليمارس دوره برسم الإستراتيجيات وتقييم النتائج والأداء إلى جانب تنشيط عمل المجلس الاستشاري للهيئة.

وأما على المستوى الإستراتيجي، فقد تم التأكيد على الاستمرار بإنجاز منظومة الدفع الإلكتروني والأتمتة الشاملة لبيانات الهيئة ومديريات المال، وإعداد آلية خاصة بتصنيف المنشآت، على أن يتم وضع آلية لتتبع تنفيذ الخطة وفق برامج زمنية محددة وتحديد معايير واضحة لقياس الأداء.

علي محمود سليمان

حذفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خمس مواد من قائمة المواد المدرجة ضمن القرار الذي أزم المستوردين بتخصيص ١٥٪ من مستورداتهم للمؤسسة السورية للتجارة، وفق شروط محددة. وفي تصريح لـ «الوطن»، بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أنه تم التعميم منذ أيام بشأن نسبة الـ ١٥٪ على مستوردات التجار، مضمناً تعديل على المواد التي يشملها القرار بها، حيث تم إضافة مواد جديدة، وإزالة مواد كانت ضمن القرار.

وأكد أن القرار يلزم مستوردي القطاع الخاص الممولين من المصارف التجارية بالفقر والمرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي، ولا يلزم المستوردين الذين يتمولون بطرقهم الخاصة، كما فسر البعض.

وبحسب التعميم الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، فإن القائمة الجديدة للمواد تتضمن ١١ مادة، منها ٩ مواد يجب تسليم نسبة ١٥٪ منها إلى المؤسسة السورية للتجارة، مشتملة على السكر المكرر، والسكر الخام، والأرز، والزيوت والسمون بجميع أنواعها إضافة إلى الشاي ومعلبات الطون والسردين، والمته المصنعة وغير المصنعة، على حين يتم تسليم ١٥٪ للمؤسسة العامة للأغلاف من مواد كسبية قول الصويا المستوردة والمنتجة والذرة الصفراء العلفية.

وتم حذف ٥ مواد كانت موجودة في القرار

تجار: أغلبنا يسعى للتمويل الذاتي وعن طريق وسطاء مقابل عمولة

وزير «التموين» لـ «الوطن»: التجار لم يشتكوا من الصك التسعيري وعليهم الحديث مع المصرف المركزي حول صعوبات التمويل



الصادر في شهر تموز الماضي، اشتملت على الحبيبات البلاستيكية، والفصح، والأخشاب، والحديد، والبن. وفي هذا السياق بين عدد من التجار وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لـ «الوطن» أن أغلبية التجار تسعى للتمويل ذاتياً أو عن طريق وسطاء، والإبتعاد عن التمويل القسري الأحادية الجانب، الجائرة، المفروضة على سورية، ولذلك يلجأ التجار إلى وسيط لإتمام عملية الحصول على مبلغ التمويل، ويكون له نسبة من مبلغ التمويل، وبذلك يتغير دولار التمويل من ٤٢٨ ليرة إلى قرابة ٦٤٠ ليرة، بحسب سعره في السوق السوداء وذلك لتسديد حصة الوسيط.

وبين أن نسبة العمولة للحصول على التمويل تعد كلفة، وتضاف إلى تكلفة إجازة الاستيراد، لكن غير معترف بها ضمن الصك التسعيري الذي تصدره وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ويفرض على التاجر أن يبيع منتجاته المستوردة على أساس سعر التمويل ٤٣٨ ليرة، وهذا يتسبب بخسارة له، ولذلك اتجه التجار للبحث عن مصادر تمويل بعيداً عن المصرف المركزي، وقد تحول بعض التجار عن الاستيراد واتجهوا للعمل بالعقارات أو غيرها من المجالات، وعليه يمكن أن تشهد الأسواق حالات احتكار واسعة للسلع.

«التموين» تعدّل قائمة المواد الخاضعة لنسبة الـ ١٥ بالمئة

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف خالف رأي عضو مجلس إدارة الغرفة، مؤكداً أن الوزارة لم تتلق أي شكاوى من التجار بخصوص عمليات التمويل من المصرف المركزي، أو فيما يتعلق بالصك التسعيري الصادر عنها، وهناك عدد جيد من عمليات تسليم المواد والسلع ضمن نسبة الـ ١٥٪ لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة، وهي تجري بشكل يومي، وقد تم استلام كميات كبيرة من السلع، مبيّناً أن صعوبات التمويل التي ذكرها التجار هي من اختصاص المصرف المركزي وعليهم مراجعتها فيها وليست من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تقلات استثنائية في «الجمارك» تشمل ١١٣ عنصراً من منفذ نصيب ودعم «البوكمال» بـ ١٠٠ آخرين

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ «الوطن»، عن إجراء تقلات استثنائية لنحو ١١٣ عنصراً من منفذ نصيب، منهم رؤساء مفارز ومراقبون وخبراء، يشكل أكثر من ٣٦ بالمئة من فريق عمل المنفذ، لينخفض عدد العناصر فيه إلى ٢٠٠ عنصر.

وفي توضيح حول الموضوع بين المصدر أن هذه التقلات ليست دورية، وتم إجراؤها لضرورات متعلقة بترميم النقص الحاصل في العديد من الضابطات الجمركية، ودعم ومؤازرة المفارز العاملة في المحافظات، وتمكينها من تنفيذ المهام المطلوبة منها.

وعن عدم تأثر العمل الجمركي في منفذ نصيب، بين أنه تمت دراسة الاحتياجات اللازمة للمهام التي يؤديها الخبراء في نصيب، وتم الإبقاء على العدد الكافي واللازم لطبيعة العمل هناك. كما توقع المصدر إنجاز جدول تقلات خاصة بمنفذ البوكمال يتم من خلاله رقد المنفذ بنحو ١٠٠ عنصر من خبراء ورؤساء مفارز.. وغيرهم، لتغطية المهام الجمركية المتوقعة في منفذ البوكمال خلال

الفترة المقبلة، خاصة بعد فتح المنفذ والبداية بحركة العبور من خلاله بين الجانبين السوري والعراقي. وبين أنه رغم أن حركة العبور لآلت طيبة في منفذ البوكمال وتقتصر على الأفراد والسيارات السياحية، إلا أنه يتوقع حدوث نشاط في الحركة من قبل الشاحنات بسبب تحقيق إنجاز بإلغاء «الغيزا» التي كان يطالبها الجانب العراقي من ساقى الشاحنات لدى عبورها من البوكمال باتجاه الأراضي العراقية. ولفت إلى أن هناك تنفيذاً لخطة عمل واسعة في منفذ نصيب من قبل الجمارك تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة العبور بين البلدين، وخاصة حركة التبادل التجاري وحركة البضائع والمواد التي تسهم في تحقيق منفعة اقتصادية متبادلة للبلدين. وبين أن المنفذ بات يتمتع بمعظم التجهيزات اللازمة لعمله من مستلزمات فنية وأجهزة، إضافة للعمل على تأمين جهاز ماسح «سكتر» للمنفذ خلال الفترة المقبلة، موضحاً أن كل الدوائر ذات العمل المكمل لعمل المنفذ بات لها ممثلون في المنفذ مثل النقل والمصارف والتأمين والهجرة والجوازات والزراعة وغيرها.



١٣ موظفاً في «مالية» دارياً إلى التحقيق لعملمهم في تعقيب المعاملات

الوطن

كشف مدير في مالية ريف دمشق عامر مكي لـ «الوطن» عن إحالة ١٣ موظفاً في مالية داريا للتحقيق معهم بناء على شكاوى وردت بحقهم لعملمهم كمعقبي معاملات، وإنجاز بعض المعاملات مقابل أجور يتفق عليها مع أصحاب المعاملات، وهو ما يتسبب بالإساءة لسمعة العمل المالي، ويفتح المجال لنشوب علاقات مشبوهة بين الموظف وصاحب المعاملة. وأكد الشكاوى قيد البحث والدراسة من الجهة المختصة، وتمت متابعة الأصول بدقة، إذ سوف يتم إتخاذ غويات رادعة بحق الموظف الذي يثبت عليه العمل في تعقيب

المعاملات، واتخاذ كل الإجراءات التي تحد من تكرار مثل هذه السلوكيات من قبل موظفي المالية. وبين أن المالية لا تسمح بمثل هذه التجاوزات، رغم حالة النقص الذي تعانيه المديرية من الكوادر البشرية، وعلى وجه الخصوص الكفاءات والكوادر المرربة، والذي تنجه المديرية بالتنسيق مع وزارة المالية لتعويضه عبر العديد من الخيارات والبدائل، تشمل على ترميم الكادر الحالي ورفع كفاءة ومهارات العاملين عبر برامج التدريب والتأهيل التي توفرها خطة التدريب السنوية. وفي سياق عمل المديرية، بين المدير أن هناك العديد من المشروعات التي يتم العمل على

وفي حجم نشاطهم الذي يعملون عليه. وتوهم بأن هناك متابعة لتأهيل وميمنة مختلف الدوائر المالية التابعة لريف دمشق، حيث تم تحقيق الكثير في هذا الموضوع وأخرها عودة مالية دوما للعمل، وكانت قبلها مالية الزيداني، على حين يتم العمل على استكمال الماليات التي تحتاج لأعمال التأهيل والترميم، مبيّناً أن هناك عملاً دقيقاً في التعامل مع السجلات والملفات المالية التابعة لهذه الدوائر عبر التدقيق فيها واستكمالها وإعادة توظيفها وفرزها حيث تم الحفاظ على معظم هذه الأضابير بالتعاون مع الأهالي والوحدات الإدارية العاملة في هذه المناطق. وبين أن المالية تنجه للتوسع في أتمتة الأعمال

وتقديم الخدمات عبر بوابة إلكترونية في النافذة الواحد، حيث يتم التنسيق مع فريق مختص بذلك في وزارة المالية، وأن من حسنات الأتمتة والنافذة الواحدة هو الحد من التواصل المباشر بين عامل المالية والمراجع، والحد من نشوب علاقات بينهم تكون على حساب المالية، وتخفف الكثير من عملية الرقابة والمتابعة التي تعمل عليها الإدارات الضريبية إضافة لأجهزة الرقابة وخاصة الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يتم التنسيق معه في الكثير من الحالات التي تستدعي التحقق والتدقيق، سواء بالتواصل المباشر مع بعض إدارات الجهاز أو عبر مندوب الجهاز لدى المالية.

مخالفة ٢١٠ محطات وموزع غشوا المازوت والبنزين والغاز في ريف دمشق خلال شهرين

الوطن

صرح مدير مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم لـ «الوطن» بأنه تم إغلاق ٢٢ منشأة صناعية ومستودعات مخالفت جسيمة في المحافظة، وذلك خلال الشهرين الماضيين.

وأوضح السالم أن العامل والورش الصناعية تعمل بتصنيع المواد الغذائية، حيث تم تنظيم الضبوط بحق المخالفين وحجز المواد المخالفة وإحالة المخالفين على القضاء، وإغلاق المعامل والورشات الصناعية لقرات تمتد من ١٥ إلى ٣٠ يوماً حسب نوع المخالفة، كما تم ضبط منشآت تقوم بغش المشروبات الكحولية وتم إغلاقها إلى حين حصولها على التراخيص اللازمة أصلاً.

وبين السالم أنه تم تنظيم ٢١٠ ضبوط تموينية تتعلق بالتلاعب وغش المشتقات النفطية من مازوت وبنزين وغاز، وهي موزعة إلى ٤٦ ضبطاً لأصحاب محطات الوقود و ٤٠ ضبطاً لأصحاب سيارات توزيع مازوت التدفئة، و ١٢٤ ضبطاً لموزعين مادة الغاز، وتتوزع المخالفات ما بين نقص الكيل وزرع الأختام وعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد واستعمال مادة الغاز المنزلي لغير الغاية المخصصة لها. وعن مخالفات المخازن أشار مدير التجارة الداخلية في ريف دمشق إلى أنه تم تنظيم ١٥٠ ضبطاً بحق المخازن المخالفة، وهي مخالفات تتعلق بالتصرف والاتجار بالذوق التمويني، وسوء صناعة الخبز والنقص بالوزن، وعدم التقيد بمواعيد العمل والبيع بسعر زائد، وهي خلال فترة الشهرين الماضيين، كما قامت الدوريات التابعة للمديرية بمصادرة كمية ٩١ طناً من الدقيق التمويني وذلك من بداية النصف الثاني من العام الحالي.

مقترحات «الغذائية»: مشروع سياحي في موقع «بيرة بردى» وتأجير «غراوي»

هنا غانم

صرحت مديرة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حلي لـ «الوطن» بأن المؤسسة تعمل على تحسين وتطوير الأداء من أجل الاستمرار في عملياتها الإنتاجية، وإدخال منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، تلبي حاجة السوق المحلية. وأكدت أن هناك مساعي حقيقية لاستنهاض الشركات المتوقفة في المؤسسة، وتقديم المقترحات لإعادة تشغيلها، تجنباً لخسائر مستقبلية، حيث تم تشكيل لجان لتقييم الأصول الثابتة في الشركات عبر فرق عمل، وتمت الاستعانة بهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة التخطيط الإقليمي، ووزارة الزراعة، واتحاد غرف الصناعة، واتحاد العمال لدراسة وتحليل واقع الشركات المتوقفة لإعادة وفترة الزمنية المتوقعة لتنفيذ إعادة تشغيلها، بينت حلي أنه يتم العمل

ضمن المؤسسة لكل شركة على حدة، والبداية كانت مع شركة بيرة بردى، وهي مدمرة بالكامل، ونتيجة لأن موقعها غير مناسب؛ اقترح أن يتم استثمار الموقع بمشاريع خدمية عن طريق نظام BOT، بحيث تعود ريعيتها للتوظيف في مشاريع استثمارية صناعية جديدة، وشكلت المؤسسة لجنة قامت بجرد الموجودات في الشركة ليتم العمل بعد ذلك على مرحلتين، الأولى لتأجير أجزاء من الشركة بعد سبر سعر السوق للأرض بما يساهم بتأمين رواتب العمال، وذلك عن طريق الإعلان للتأجير وسيتم ذلك فور الحصول على الموافقة، في حين تضمنت المرحلة الثانية أن يتم تحويل الشركة إلى مشروع سياحي يتم الاستفادة من ريعيته لإنشاء مشاريع صناعية جيدة، تعود ريعيتها للمؤسسة.

أما شركة البروم للمعكرونة، وهي مدمرة بالكامل أيضاً، ومتوقفة من قبل بدء الحرب على سورية، فاقترحت المؤسسة أن يتم طرحها على التشاركية



وغير الكحولية، يتم حالياً إعداد دراسة جدوى اقتصادية لخط حليب منكه في معمل الألبان، وتمت مخاطبة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لمعرفة كميات الحليب التي يتم تزويد المعمل بها يومياً. كما تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تأهيل خط البيرة غير الكحولية وتم رفعها إلى الجهات الوصائية، إذ تمت الموافقة على دراسة الجدوى الاقتصادية لخط البيرة غير الكحولية، وسيتم التمويل بشكل ذاتي، ويتم حالياً التفاوض مع بعض الشركات لإمكانية المشاركة، وتم تكليف الشركة بإعداد فواتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية. وخصوص خط البيرة الكحولية فقد تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تأهيله، وتم رفعها إلى الجهات الوصائية، وتمت الموافقة على دراسة الجدوى الاقتصادية لإعادة تأهيل خط البيرة الكحولية، وتمويل المشروع بقرض، وحالياً الموضوع قيد متابعة

دفترياً. وفي شركة الشرق جلب التي تضم ثلاثة معامل للألبان والبيرة الكحولية